

نحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الجانب الآخر من مشاريع الشراكة والتعاون التي تطرحها دول الضفة الشمالية، والهدف هو رسم حدود طموح هذه المبادرات أو قصورها من النواحي العملية بفعل تبنيها تصورا انفراديا براغماتيا في رؤيتها لواقع العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المعنية بمشاريع الشراكة أو التعاون في حوض المتوسط بشكل عام.

في المستوى الثاني سوف يتم الوقوف على التنافس القائم بين الولايات المتحدة وأوروبا حول منطقة المغرب العربي، وهو التنافس الذي نسعى لتوضيحه من خلال رصد مختلف الأفعال وردود الأفعال في سلوك الطرفين تجاه المنطقة المغربية، وهو الواقع الذي نسعى لتوضيحه من خلال مشاريع الشراكة الأوروبية التي تم استعراضها سابقا والمشاريع الأمريكية البديلة للولوج إلى المنطقة، وفي الأخير سوف نحاول الخلوص إلى نظرة شاملة لمستقبل علاقات الشراكة الأورو-مغربية.

I. نقد المبادرات الأوروبية للشراكة والتعاون:

عموما هناك مجموعة من الدلالات السلبية ذات الصلة بالظروف السياسية والأمنية وأيضا السياق التاريخي الذي شكل المناخ العام الذي سبق إطلاق هذه المبادرات، ومن موقعنا كمواطني الدول المغربية لدينا قناعة تامة بالواقعية الشديدة التي تهيمن على نظرة القوى التقليدية المحركة للاتحاد الأوروبي في تصورها لطبيعة علاقاتها مع الآخر في حوض المتوسط بشكل عام، كما أن التحسيد الفعلي لهذه المبادرات بمضامينها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية يمس فعلا ببعض مقومات سيادة الدول المغربية ويقيد أيضا من حدود سلوك هذه الدول في سياساتها الداخلية والخارجية، وهي الانتقادات التي نوجزها في ما يلي:^(*)

أولاً: إن تعدد المبادرات الأوروبية مع الاحتفاظ بنفس المضامين تقريبا، هو مؤشر سلبي مسبق حول نجاح المبادرات الأوروبية، وإذا كانت سياسة الحوار الأوروبية توصف في الغالب بأنه إستراتيجية شاملة بديلة للانتقال نحو الارتباط السياسي المطلوب، فإنها بلسان الباحث التركي (Sevilay)

(*) العديد من النقاط الواردة مقتبسة من ورقة العمل التالية:

حكيمي توفيق، "سياسة الحوار الأوروبي: دراسة من منظور نقدي"، ورقة مقدمة في ملتقى وطني حول "الأبعاد الجيوسياسية لسياسة الحوار الأوروبي وانعكاساتها على دول جنوب المتوسط"، جامعة محمد خيضر-بسكرة 13-14 جانفي 2010.

محاضرات في:

ملتقى العلاقات الأورو-مغربية (الجزء الثالث)

المستوى: السنة الثانية علوم سياسية

إعداد الأستاذ: ت. حكيمي

Toufik_h3@yahoo.com

المحاور:

- تقديم

1. نقد المبادرات الأوروبية للشراكة والتعاون .
2. التنافس الأوروبي-الأمريكي حول منطقة المغرب العربي.
3. خلاصة عامة.

السنة الجامعية: 2009-2010.

الشرق الذي يعتبر استمرارا لسياساتها التاريخية منذ عهد بسمارك والتوسع نحو الشرق، وبين نزوع بريطانيا إلى الفضاء الأطلسي والتمسك بروابط قوية مع واشنطن.

وينسحب الأمر ذاته على الأهداف التي تأتي على رأس أجندة الدول الثلاث، حيث تأتي مسائل التمويل الطاقوي والحد من ظاهرة الهجرة على رأس الأجندة الفرنسية، في حين تشكل المسائل المتعلقة بحرية التجارة، محاربة الجريمة المنظمة، وتعميق الروابط مع أوكرانيا صلب الاهتمامات الألمانية بسياسة الجوار، وفي الجانب الآخر تركز بريطانيا على مسائل محاربة الإرهاب وتحرير التجارة.⁽¹⁾

رابعا: إذا جئنا لتحليل مضامين اتفاقات الشراكة وسياسة الجوار بالنسبة للدول المعنية في جنوب غرب المتوسط، نجد أن التجسيد الفعلي لبعض الالتزامات الواردة يضر إلى حد بعيد بمصالح هذه الدول وبمس سيادتها، لقد خلصت دراسة للباحثة (*Marise Cremona*) حول آثار التوسع الأوروبي عام 2004 أن التزام الشركاء بتعهداتهم حول القيم اللبرالية يخدم أساسا الأمن الأوروبي، لأنه يؤدي في النهاية إلى إدخال دول الجوار تحت المظلة الأمنية الأوروبية، ذلك لان توسيع قاعدة التعاون يتبعه حتما بناء شبكة دعم للسياسة الخارجية وراء حدود أوروبا الحالية.

ومن هذا المنطلق فان أوروبا توظف مشاريع سياسية لتحصيل مكاسب أمنية، لان الالتزام بهذه القيم اللبرالية-الديمقراطية، حقوق الإنسان، التجارة الحرة... يؤدي على المدى الطويل إلى تعزيز الحضور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في دول جنوب وشرق المتوسط، وهذا يوفر فرصة مثالية لدول الاتحاد الأوروبي-وبشكل خاص القوى الكبرى بداخله- لمواجهة تحدياتها الأمنية في محيطها الجديد هذه المرة، في شمال أفريقيا وشرق أوروبا.⁽²⁾

أوروبا اليوم تدير معركة استباقية بصدد مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، وأحيانا تأخذ هذه المواجهة شكل الحرب بالوكالة يتولاها هؤلاء الشركاء، سواء من خلال تسيير دوريات مشتركة على سواحل المغرب الأقصى لصد حركة الهجرة غير الشرعية، أو

Kahraman "تستخدم من قبل القوى السياسية في الاتحاد الأوروبي كمخبر لهندسة واختبار وتطوير أشكال جديدة من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بشكل عام، دون وضع هذه العلاقات في إطارها الطبيعي ربما إلى حين ظهور معطيات جديدة.⁽¹⁾

تصور سيفيلاي هذا يدعمه استجواب مجموعة من الباحثين في 04 دول أوروبية هي فرنسا، رومانيا، بولندا، وجمهورية التشيك، وقد جاء رد أغلبية هؤلاء على سؤال حول توقعاتهم بشأن استمرارية سياسة الجوار الأوروبية، بالقول أن سياسة الجوار مجرد حل ظرفي بسبب تباين ريثم الإصلاح والفروقات الشاسعة بين مختلف الدول الأطراف في هذه المبادرة.

ثانيا: كل المبادرات الأوروبية هي من وحي صناع القرار في القوى الكبرى المحركة للاتحاد الأوروبي، ولم يتم استشارة الشعوب الأوروبية لدى وضعها، وهذا يعطينا انطبعا شاملا حول عدم جدية الطروحات الأوروبية، وقد اظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الإحصاء الأوروبي (*Euro Barameter*) عام 2007، أن 80% من مواطني دول الاتحاد لا يعرفون شيئا عن سياسة الجوار الأوروبي، وعلى الصعيد الرسمي أبدى 52% من وزراء وبرلماني ألمانيا عدم اهتمامهم المطلق بهذه السياسة، وبلغت هذه النسبة 73% في جمهورية التشيك، ومن هنا فان السياسات الأوروبية ليست موضع اهتمام لا على الصعيد الشعبي ولا على المستوى الرسمي، وهذا يجعل منها مهمة فقط للشركات ورجال الأعمال الأوروبيين فقط.⁽²⁾

ثالثا: يمكن ملاحظة عدم وجود تناغم في السياسة الأوروبية تجاه منطقة المتوسط بفعل اختلاف مصالح الاتحاد الأوروبي وأولوياتها من هذه الشراكة، وهذا يفقد مصداقيتها في الواقع، السياسة الخارجية الأوروبية تتجاهلها أقطاب الاتحاد الأوروبي الثلاث: فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا، بين الميول الفرنسية التقليدية نحو الضفة الجنوبية والجنوبية الغربية بشكل خاص، وبين التوجه الألماني نحو

⁽¹⁾ Sevily Kahraman, The European Neighbourhood Policy; a Critical Assessment, Ankara Review of European Studies, Vol:5, No:3(Spring: 2006), pp(13-46).

⁽²⁾ Barbara Lippert, European Neighbourhood Policy: Many reservations – some progress – uncertain prospects, *International Policy Analysis*, JUNE 2008, p13

⁽¹⁾ Ibid, pp (9-10).

⁽²⁾ Sevily Kahraman, Op. Cit.

حتى إقامة مراكز احتجاج المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء في كل من ليبيا والمغرب، إلى جانب فتح المجال أمام الأجهزة الأمنية الأوروبية بصدد التصدي لعصابات تهريب الأشخاص و الجريمة المنظمة كما هو عليه الحال اليوم في دول الجوار في شرق أوروبا.

ومن هنا فان سياسة الحوار توفر لأوروبا فرصة مثالية لنقل معركتها ضد التهديدات الأمنية خارج إقليمها، ومن ثم إدخال دول الجوار في منظومتها الأمنية، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة لسيادة هذه الدول.

خامسا: إطلاق سياسة الحوار 2004 والاتحاد من اجل المتوسط 2008 يمثل في الواقع تراجعا عن بعض المكاسب التي حملها مسار برشلونة بالنسبة للدول المتوسطة، لان سياسة الحوار تتبنى منطق التعاون مع دول معينة وفي مجالات معينة، فهي تكافئ من يتعاطى ايجابيا مع مضمون المبادرة وتستبعد الآخرين، وهذا عكس الرؤية السابقة التي تتبنى إقامة شراكة مع كل دول المنطقة وفي كل المجالات تقريبا، ومن هنا فان الرؤية الجديدة تضعف مبدأ الشراكة الجماعية التي تبناها مسار برشلونة، وهذا هو موقف الجزائر الذي عبر عنه وزير الخارجية السابق عبد العزيز بلخادم في ندوة التعاون الأوروبي-المغربي في لندن في جوان 2004.⁽¹⁾

أخيرا يعاب على هذه الشراكات عدم إشراك المجتمع المدني في إعدادها، وأنها لا تحمل في طياتها تعزيز حضور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، لذا فهي لا تولى أهمية لاهتمامات دول المنطقة مقابل تعزيز الحضور الريادي لإسرائيل في مؤسسات الشراكة المرجوة.

II. التنافس الأوروبي-الأمريكي حول المغرب العربي:

تهدف من خلال هذا العنصر إلى لفت الانتباه إلى موقع المغرب العربي من عمليات الاستقطاب الدولي التي تستخدم المشاريع الاقتصادية والمالية لتغطية طموحاتها السياسية والإستراتيجية، وهي في الواقع صورة من صور المنظومة الرأسمالية القائمة على التنافس بين القوى الكبرى حول مناطق النفوذ، ورغم أن المنطقة المغربية قد ضلت تقليديا منطقة نفوذ أوروبي، إلا أن

المرحلة الأخيرة قد شهدت تطورا كبيرا في السياسات الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، برزت بشكل واضح من خلال مشاريع شراكة بديلة للمشاريع الأوروبية.

1. الشراكة المغربية الأمريكية (مبادرة إيزنستات):

يشير المغرب العربي اهتماما متزايدا من جانب الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز وجودها فيها على حساب العلاقات المميزة مع أوروبا، وخصوصا فرنسا، وقد بدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة، بعد بروز مؤشرات فشل وتعثُر مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي ظلت مرهونة بمسار التسوية والتطبيع مع إسرائيل، مما أدى إلى فشلها، لذلك جاءت مبادرة إيزنستات، والتي كان تسويقها تدريجيا في الدول المغربية المعنية، فكانت البداية بتونس في 16 جوان 1998، ثم المغرب فالجزائر في 08 نوفمبر من نفس السنة.

وأطلقت الولايات المتحدة مبادرة "الشراكة المغربية الأمريكية" التي تحمل اسم مبادرة وزير المالية الأمريكي "ستيوارت إيزنستات" في 16 جوان 1998، ورصد لها مليار دولار أمريكي، وتشمل المبادرة الدول المغربية الثلاث: تونس، الجزائر، والمغرب، وتعمل على فتح سوق مشتركة لتأسيس منطقة حرة للتجارة بين هذه الدول وأمريكا، وروجت أمريكا للمبادرة بأنها تهدف "لإنقاذ تلك الدول من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها"، لكن واقع الحال آنذاك يشير إلى أن الهدف الأصلي كان مواجهة مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم "برنامج الشراكة المتوسطة - ميديا 1 وميديا 2" والذي لم يصل غلافهما المالي ثلث مبادرة إيزنستات.

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب، إدوارد غابريال المبادرة الأمريكية في العناصر

التالية:

أولا : إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة.

ثانيا : إصلاحات اقتصادية وإدارية بنوية متزايدة السرعة داخل كل بلد.

ثالثا: دور أكبر للقطاع الخاص من خلال التشجيع على مزيد الاستثمارات.

(1) حكيمي توفيق، "سياسة الحوار الأوروبي: دراسة من منظور نقدي"، مصدر سابق.

رابعا: إزالة الحواجز الداخلية التي تعترض تطوير التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث، وبينها وبين الولايات المتحدة.

2. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

مبادرة أمريكية روجت لها الولايات المتحدة طيلة عام 2003، وطرحتها رسميا في قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى المنعقدة في جورجيا بالولايات المتحدة في جوان 2004، وتهدف إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

هذه المبادرة انبثقت في الأصل من الطرح الذي قدمه شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" وكذلك بنيامين نتيناهو في كتابه "مكان تحت الشمس" نشرا عامي 1995 و1996، وقد جسدا هذان الكتابان ما طرحته تل أبيب من قائمة مقترحات قدمتها في الاجتماع الأول لما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في جانفي 1992، ثم في المؤتمرات الاقتصادية لما عرف بـ"الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء عام 1994 وعمّان عام 1995 والقاهرة عام 1996 والدوحة عام 1997.⁽¹⁾

وقد شكلت هذه الطروحات ظهور ما عرف بـ "السوق الشرق اوسطية" التي تضمنت برامج للتعاون الاقتصادي في قطاعات ومشروعات محددة، مثل المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، والتعاون في ميادين البحث العلمي، وتوسيع أسواق المنطقة، وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط.

لقد كان من نتائج هذه المبادرة توقيع معاهدة "سلام" مع الأردن 1994 والتوصل لإنفاق أوصلو بين أعوام 1993 و1995 مع السلطة الفلسطينية، وبادرت دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها.

انتهزت دوائر اليمين المحافظ واليمين المسيحي الأمريكية الحاكمة في إدارة بوش الابن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والعدوان على العراق واحتلاله والإطاحة بنظام صدام حسين لفرض تصوراتها عما أسمته "الشرق الأوسط الكبير" والذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو إستراتيجية للمنطقة العربية تتضمن الإجهاز على ما تبقى من بقايا النظام الإقليمي العربي، والعمل على طمس المقومات الثقافية/ الحضارية عروبية وإسلامية للوطن العربي عبر تذويب هذا الفضاء السياسي الجغرافي التاريخي الثقافي المشترك في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين وشمال القوقاز شمالاً وشرقاً إلى المغرب غرباً.

أهدافه: تركز المبادرة على عدة محاور أبرزها :

- تنشيط آليات مواجهة البطالة بوصفها أزمة آخذة في التفاقم بدول المنطقة، وتهدد استقرارها ومصالح الدول الصناعية الكبرى معها.
- إعطاء جهود التحول الاقتصادي والاجتماعي الأولوية، دون إغفال عملية الإصلاح الديمقراطي، ونظم الحكم القائمة، ومؤسسات غير حكومية، وتكثيف التعاون مع منظمات غير حكومية تركز جهودها للإصلاح الاقتصادي، ودعم الحريات العامة .
- توفير الدعم والتمويل اللازمين لعمل المنظمات غير الحكومية .
- توفير الدعم المادي والفني لعملية تسجيل الناخبين، وتأسيس مراكز مدنية للدفاع عن الحقوق العامة، والعمل على إلحاق هذه المراكز بكليات الحقوق في جامعات دول المنطقة . وتدعو المبادرة الأمريكية إلى إصلاح التشريعات القانونية المعمول بها، ووضع قوانين جديدة، بما يتفق مع الإصلاحات المرجو إعمالها .
- تشجيع جهود قيام مؤسسات صحفية مستقلة، وتدريب الصحفيين فيها على التكنولوجيا الحديثة .
- محاربة الفساد، والتركيز على ضمان الشفافية في السياسات العامة .
- حث حكومات المنطقة على السماح بعمل المؤسسات المستقلة، وتجنب فرض قيود عليها، أو التدخل في شؤونها .

(1) أحمد ثابت، "الشرق الأوسط الكبير"، على الرابط www.islam-online.net تمت زيارة الموقع في 28-03-2004

وحتى تتمكن الولايات المتحدة من كسب ثقة الأطراف العربية المعنية اتبعت سياسة المساعدات المالية و التي كان من أبرزها مشروع "إيزنستات" سنة 1998 - أي ثلاث سنوات بعد اتفاقية برشلونة للشراكة-. و من هنا بدأت تتشكل ملامح السياسة الأمريكية في المنطقة و تحديدا في جوان 1998 عبر مشروع شراكة يحمل اسم "ستيوارت إيزنستات"، و قد تم إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر في جويلية 2001، و تونس 2002، و تسعى المغرب لإبرام اتفاقية للتبادل الحر، ثم توالى المقاربات الأمريكية على الدول المغاربية إلى حد أزعج الدول الأوروبية و خصوصا فرنسا خاصة بعدما بلغت حصة الشركات الأمريكية في مجال الاستثمار في حقول النفط الجزائرية نصيبا أكبر من الشركات الفرنسية و هذا ما أثار حفيظة هذه الأخيرة، و اعتبرت أن أي خطوة أمريكية تجاه هذه المنطقة (التي ظلت لفترة طويلة أشبه بالفضاء الحيوي لها) هي انتقاص من العلاقة المتميزة التي تربطها بالدول المغاربية، و لعل هذا ما كان يعنيه مسؤول فرنسي كبير عندما تحدث في "الرباط" عن أن الشراكة المغربية مع الولايات المتحدة تتناقض مع الشراكة المغربية الأوروبية؟!.

وبالتأكيد فان الاهتمام الأمريكي المفاجئ نسبيا بالدول المغاربية يعني -بشكل ما- أن واشنطن لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ و الذي بمقتضاه تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت تخصها بمكان بارز في صدر أولوياتها خصوصا بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، فكتفت أشكال التعاون معها.

لهذا السبب بدأت أوروبا تنظر بنصف عين إلى التقارب الأمريكي - المغاربي الذي أخذ صيغا براغماتية غير مسبوقه، تمثلت في التفكير في إقامة قواعد عسكرية في كل من المغرب و تونس و الجزائر تكون "أداتها" للتدخل السريع في القارة السوداء في إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الإستباقية و محاربة الإرهاب، و في هذا الإطار نجد الولايات المتحدة تحاول توسيع مجالات التعاون بالمناورات المشتركة التي تجريها القوات الأمريكية دوريا مع جيوش كل من تونس و المغرب و موريتانيا، إضافة إلى لهذا فقد عرضت واشنطن الجزائر و تونس و موريتانيا حضور قمة حلف الناتو في أنقرة و منحها صفة الشريك المرشح للانضمام، و تكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة.

- تحرير السياسات الاقتصادية، بما يجد من سيطرة الحكومات على النشاط الاقتصادي، وإلغاء القيود على المعاملات المصرفية، وتحرير الخدمات المالية التي تقوم بها، وإزالة أية قيود على الأنشطة التجارية.⁽¹⁾

- واقع التنافس الاوروبي الامريكى على المنطقة المغاربية:

عموما يبدو ظاهريا من إستراتيجية الطرفين الأمريكي و الأوروبي أن هناك تعارضا جوهريا في طبيعة و توجه كلاهما و نظرتة للعالم.

و قد شعرت أوروبا بالخطر الذي يحدق بها من طرف الولايات المتحدة، لذا سعت إلى وضع آليات تضمن من خلالها الحفاظ على مناطق نفوذها التي ورثتها من سياساتها الاستعمارية و تستغل بذلك علاقتها المتميزة مع الدول المتوسطة - و التي كانت معظمها مستعمرات أوروبية- و التي توجت هذه العلاقة و ارتقت بها إلى علاقة شراكة متبعة في ذلك سياسة التكيف القانوني الذي سيكرس نفوذها ويصون مصالحها في وجه الغطرسة الأمريكية.

وجاء مشروع الشراكة واضعا في مقدمة أهدافه -و إن كانت الخفية- جعل المشروع أساسا كحاجز يحول دون تمكن الولايات المتحدة من فرض هيمنتها على المنطقة، و التأكيد على المسلمة بأن المنطقة من نصيب أوروبا قديما و حديثا. لكن يبدو أن إصرار الولايات المتحدة على تطبيق إستراتيجيتها العالمية جعلها تنظر للمنطقة كمنبر فعال لتحقيق مآربها الإستراتيجية. فعملت على تطوير تقنيات في إستراتيجيتها مستفيدة من الأحداث الدولية كموجة الديمقراطية و ضرورة التغيير نحو الأحسن في الدول العربية لتصوغ هذا في مشروع الشرق الأوسط الذي ضمت فيه حتى دول المغرب العربي ليصبح مشروع الشرق الأوسط الكبير و هذه هي نقطة الالتقاء بين المصالح الأمريكية و الأوروبية خاصة عندما تعلق الأمر بدول المغرب العربي و ما تشكله من موقع جدهام بالنسبة لأوروبا. و كان هذا بمثابة تهديد مباشر لأوروبا في المغرب العربي لما تحمله من علاقة خاصة و مميزة بها.

(1) عبد الله تركماني: العرب والشراكات الاقليمية في عالم متغير، مرجع سابق.

إذا يبدو واضحا أنه هناك فعلا سباق ماراتوني محتدم بين الإدارة الأمريكية و الدول الأوربية لتحقيق أكبر قدر من النفوذ على منطقة المغرب العربي و ما تمثله هذه الأخيرة خاصة بالنسبة للطرف الأوربي، وقد قدرت المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي عام 2007، منها 80% لقطاع النفط والغاز، بعدما كان حجم هذه المبادلات لا يتجاوز 6 مليارات في عام 2005، وقد عبرت فرنسا الشريك التجاري الأول للمغرب عن تحفظات على الاتفاق الأمريكي المغربي، معتبرة أنه "لا يتناسب مع تعميق التعاون" بين الاتحاد الأوربي والدول المغربية.⁽¹⁾

تقييم عام: عقبات التعاون الأورو-مغربي:

إن دراستنا للعلاقات الأوربية المغربية تم ربطها بمفهوم مفتاحي اتفقنا على أن تكون علاقات تعاون وشراكة بين الطرفين . كما أنه من الواجب الاتفاق حول تصور معين هو كيف يتصور كل طرف علاقته بالطرف الآخر . عموما انطلقنا من كون عدم كفاية الإصلاحات الداخلية وبالتالي لا بد من البحث عنها من الخارج . هذا بالنسبة للتصور المغربي . أما التصور الأوربي فيعتبر الطرف الآخر مصدر تهديد و خطر عليه. و من هنا يمكن القول بأن هذه العلاقات تحمل العديد من الخصوصيات ذات طبيعة ايجابية (مزايا) و أخرى ذات طبيعة سلبية في ظل مزاحمة فكرية و تناقض في تصور كل طرف للآخر (مشاكل) و بالتالي سنحاول التركيز على المنظور السليبي و دراسة المشاكل في ظل إشكالية تتمثل في :كيفية التعرض لهذه المشاكل. و بالتالي : كيف يمكن فهم مشاكل التعاون الأورو مغربي ؟ و في أي إطار يمكن تحديدها و حصرها في ظل وجود تصورين : دراسة المشاكل في إطار عام ، أم في شكل مواضيع .

إنه و في ظل الإخلاف الفكري حول الزاوية الفكرية التي من خلالها يمكن تحديد مشاكل التعاون الأورو مغربي اتفقنا على تقسيم تلك المشاكل إلى ثلاثة مستويات:

1. مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها:

و لقد ارتعدت فرائس أوروبا بالفعل و هي ترى النفوذ الأمريكي يزحف و يتغلغل في المنطقة المغربية تحت ستار التنسيق من أجل تخفيف مصادر التنظيمات الإرهابية. و ليس من شك أن حملة الزيارات الخاطفة التي قام بها مسؤولون أمريكيون إلى الدول المغربية الخمس، هي التي رشحت منطقة المغرب العربي لكي تكون بؤرة تجاذب أو استقطاب استراتيجي بين السياسة الأمريكية و الأوروبية. و هو ما أوغر صدور الأوروبيين و جعلتهم يشعرون بأن مناطق نفوذهم التقليدية تسحب من تحت أقدامهم و هم نيام، خصوصا أن الشراكة الأمريكية لم تقف عند حدود الجانب الاقتصادي، و إنما امتدت لتشمل أشكال التعاون الأمني و العسكري. و فطن الأوروبيون في الوقت ذاته إلى بعض التسهيلات التي يتضمنها مشروع "ستيوارت إيزنستات" و الذي يفصل الاقتصادي عن السياسي و لا يعتبر الإصلاح السياسي و الديمقراطي شرطا من شروط الشراكة، عكس الشراكة مع أوروبا التي تتمسك بضرورة إحداث إصلاحات ديمقراطية، و لذلك ارتفعت أصوات داخل الاتحاد الأوروبي تنادي بتقدم إجراءات للدول المغربية و التخفيف من قيود الشراكة و إعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية و الثقافية قبل أن تصبح منطقة المغرب العربي مستعمرة أمريكية.

في ظل هذه المزاحمة الأمريكية لأوروبا على منطقة المغرب العربي لجأت أوروبا و تحديدا أول خمس دول فيها إلى إعادة إطلاق مبادرة 5+5 و التي كانت قد انطلقت شرارتها الأولى سنة 1990 ثم حبا ضوءها طوال أكثر من عقد من الزمان، و عادت مجددا بسبب الرغبة في منع النفوذ الأمريكي من الانفراد بمنطقة المغرب العربي، و انعقدت بالفعل قمة 5+5 في ديسمبر 2003 لتدفع باتجاه تجديد التقارب الأورو- مغربي الذي لا يلغي طبعاً التعاون الأورومتوسطية و إنما يكرسه.⁽¹⁾

لكن واشنطن لم تشأ أن تترك دول أوروبا تهنأ بهذه القمة فأرسلت وزير خارجيتها "كولن باول" ليلتقي بقيادة الدول المغربية و يجدد معها أوامر شراكة أمريكية تربطها مباشرة بدبلوماسية واشنطن في المنطقة العربية و الشرق الأوسط على وجه الخصوص، و تجلّى ذلك في القرار الخاص بإنشاء مكتب إقليمي لتنفيذ المبادرة الأمريكية لإقامة شراكة بين الولايات المتحدة و الشرق الأوسط مقره داخل السفارة الأمريكية بتونس.⁽¹⁾

(1) نفسه

(1) عبد الله تركماني: العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير، مرجع سابق.

لقد ساهمت المشاكل في هذا المستوى على عرقلة عملية التعاون الهادفة إلى تحقيق تكامل و اندماج بين الأطراف على مستوى العديد من المستويات، فعدم تحقيق استقرار سياسي بين هذه الدول المغاربية سينفر الطرف الأوروبي من توجهه نحو المنطقة من مدخل تعاوني.

يمكن تحديد المشاكل في ظل فرضية أساسية تقر بأن هذه المشاكل هي إما حول الحدود أو الجوار أو سوء الإدراك... الخ. وبالتالي يمكن تلخيص المشاكل الداخلية في :

- المشاكل و الخلافات الحدودية بين الأقطار المغاربية و خاصة بين المغرب و الجزائر.
- توقف و انقطاع مسيرة التحولات السياسية في مجمل الدول المغاربية و ما نتج عنها من انعدام الاستقرار في الجزائر، و إخفاق عملية التعاقب السياسي في المغرب و كذا كبح التحرر السياسي في تونس.

- عجز الدول المغاربية على إحياء دور المؤسسات التكاملية، و تفعيل التعاون الاقتصادي فيما بينها، حتى تتمكن من الارتقاء لمنافسة الطرف الأوروبي الذي يتعامل مع هذه الدول ككتلة اقتصادية و سياسية واحدة.

- هناك تباين و عدم انسجام في توجهات هذه الدول نحو العالم الخارجي مما يجعلها عاجزة على صياغة سياسة موحدة تجاه الحليف الخارجي، بحيث أنه و وفق المنظور المؤسساتي التعددي فإنه بقدر ما يحدث الانسجام بين أطراف العلاقة في البنية المؤسساتية بقدر ما يكون ذلك أقرب لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعاونية. مؤسسة مع مؤسسة، لكن في هذه الحالة فالتعامل يكون من خلال مؤسسة أوروبية مع مجموع دول مغاربية متفرقة و ليست موحدة في إطار مؤسسة واحدة.

(2) مشاكل دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي: يمكن تلخيصها في التالي:

تفهم المشاكل في هذا المستوى من خلال فترتين تاريخيتين:

- **الفترة الأولى:** اقتصر مجال التعاون الأوروبي على الميدان الاقتصادي التجاري فحسب، من خلال العمل على تكتيف التعاملات الاقتصادية بين الدول الأوروبية و المغاربية خاصة في ميدان الطاقة كما سلف الذكر.

- **الفترة الثانية:** أصبح ما يقدم من أوروبا في شكل مساعدات أو قروض مالية للقيام بعملية دفع للتنمية داخل الدول المغاربية مشروطا بضرورة انتقال هذه الأخيرة نحو تكوين دول ديمقراطية تراعي حقوق الإنسان و مبادئ المذهب الليبرالي، لذا ظلت أوروبا التي تتمسك بضرورة إحداث إصلاحات ديمقراطية. و المعروف أن وضع الدول المغاربية يشير إلى انعدام مقومات الدول الديمقراطية مما يستدعي منها إحداث تغييرات على مستوى جذري. و هذا ربما ما لا يتطابق مع مصالح النخب الحاكمة في هذه الدول المغاربية. لذا فقد تحولت النظرة من كونها علاقة اقتصادية إلى نظرة مزدوجة في ظل علاقة شرطية من خلال تصور سياسي اقتصادي.

بالإضافة للمشاكل السابقة يبقى واقع التسيير و الأنظمة المالية و الاقتصادية بصفة عامة بالنسبة للدول المغاربية أكبر عائق قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من التعاون ، فعلى مستوى البنية الهيكلية بالنسبة للأنظمة المالية و المتعلقة بقوانين الاستثمار و آلياتها نجدها في مستوى لا يرقى لاستقطاب رؤوس الأموال على شكل استثمارات (مباشرة/غير مباشرة) من الأموال الأوروبية. خاصة في ظل سيطرة البيروقراطية على المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول و التي تعيق عملية استقبال و تفعيل الاستثمارات الأوروبية، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير و عدم القدرة على استقطاب رؤوس الأموال الأوروبية المفترض أن تشارك في تحقيق التنمية لهذه الدول.

(3) مشاكل الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي:

سيطرت نظرة الشك و الريب و التخوف الأوروبية من الدول المغاربية بحيث ارتبطت نظرهما بالجانب الأمني و ما حجم الأخطار التي تشكلها مجتمعات الدول المغاربية فالبطالة و عدم كفاية التعليم و التأهيل ، و كذا تدني مستويات المعيشة بالنسبة للدول المغاربية ، أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة بشكليها الشرعي و الغير شرعي، و التي أصبحت ظاهرة تنامت و شكلت تهديد مباشر لأمّن و الاستقرار الأوروبي.

لهذا فأوروبا تنظر للدول المغربية على أنها مصدر تهديد أكثر منه حليف أو شريك. هذا ما جعل أوروبا تتبنى استراتيجية من خلال منظور تكريس الهيمنة، والعمل على احتواء هذه الدول المغربية من خلال مجموعة من الآليات منها:

- الحفاظ على تفوقها اقتصاديا، وإنشاء منطقة التبادل الحر أين ستمكن من إيجاد منفذ آخر لتسويق سلعتها العالية الجودة، وإغراق أسواق الدول المغربية التي ستكون عاجزة على منافسة السلع الأوروبية لافتقارها لمقومات القدرة التنافسية.

- التعامل مع دول المغرب العربي كل دولة على حدا، حتى تواصل تحقيق حالة عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة، مما يساعدها على فرض تصوراتها و استراتيجياتها في إطار التفاوض مع الدول المغربية يظهر هذا التفاوت جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي المكون من 25 دولة (27 اليوم) مع الطرف الثاني المكون من دولة واحدة تونس المغرب ثم الجزائر و لنا أن نتصور ثقل المفاوضات و قوتها، لنتصور الطرف القوي المهيمن تقابل الطرف الضعيف، ولا شك أن مسار المعادلة محسوم مسبقا.

تمنياتي الخالصة لكم بالتوفيق.